جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٠٣)

جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين
دراسة تحليلية ميدانية

أكتوبر ٢٠٠٧

جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين
دراسة تحليلية ميدانيه

عام

٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين
" دراسة تحليلية ميدانيـــة "
مستلخص

يجد المطلع على أحوال صناعة التأمين في مصر أنها تواجه العديد من التحديات أبرزها محدوديه سوق التأمين ومعوقات تسويق الخدمات التأمينية وإرتفاع أسعار التأمين مما أدى لرفع القسط التأميني عن السعر العادل مع ضعف الوعى التأمينى لدى المجتمع ونقص الكوادر الفنية.

وللتغلب على المعوقات سابقة الذكر فإن عملية إعادة تقييم وإعادة هيكلة شركات التأمين الأربعـــة وهى مصر للتأمين والشرق للتأمين والأهلية للتأمين والشركة المصرية لإعادة التـــأمين مطروحـــة علـــى الساحة في الوقت الراهن تمهيداً لتحديد أسلوب لخصخصتها طبقاً لبرنـــامج وزارة الإســـتثمار فـــي إدارة الأصول، ولتحقيق ما تقدم فهناك إئتلاف " كونسرتيوم " مكون من عدد من البنوك والشركات والمؤسســـات المالية يقوم بإجراءات مكثفة في عمليات إعادة الهيكلة حيث يجرى حصر الممتلكات والإستثمارات ومحافظ التأمين والهياكل الإدارية والفنية داخل الشركات بالإضافة إلى تقييم أوضاع العاملين ومدى كفاءتهم.

وفي هذا الإطار فلقد أصدر الرئيس مبـــارك قـــراراً بإنشـــاء الشـــركة القابضـــة للتـــأمين فـــي ٢٠٠٦/٧/١٥ بهدف تيسيير إجراءات خصخصة الشركات العامة التى ستكون بمثابة شركات تابعة حيـــث يضم مجلس إدارة الشركة القابضة للتأمين في عضويته رؤساء الشركات العامـــة إضـــافة إلـــى الخبـــراء والأعضاء ذوى الخبرة في المجال.

وعموماً يمكن القول أن أهم التطورات التى حدثت في عام ٢٠٠٦ تكمن في بدء تحول الرؤية لهذا القطاع كأحد القطاعات المستهدف تنميتها بشكل متكامل وفرض منظور حديث لإتمام عملية التطوير وفـــي هذه الإطار أعطت ممارسات الشركة القابضة إنطباعاً بالمصداقية والثقة في مناقشة ميزانيـــات الشـــركات بشفافية كاملة ووضعت يدها على ملامح القوة والضعف في تحليل الأحـــوال الماليـــة للشـــركات بمنتهـــى الوضوح، وكذلك بدء وضع سياسات تستهدف تكامل أدوار الشركات وذلك في إطار مخططات إصلاح هيكلى شامل في ظل قاعدة معلومات حقيقية فعلية. وبعد الدراسة المستفيضة التى قامت بها مجموعـــة الدراســـة وذلك من خلال قراءة الميزانيات ومن خلال قائمة الإستقصاء وجدت أن هناك إجماع على حتميـــة إعـــادة هيكلة قطاع التأمين للتخلص من المشاكل التى تواجهه ولقد أخذت بعض الشركات سبيلاً إلى تحقيـــق ذلـــك بالفعل، كما أجمعت الآراء أيضاً على أهمية الإندماج بين شركات التأمين وبناء على دراسة تجارب الإندماج المذكورة بالدراسة وهما تجربة لإحدى الشركات المحلية وأخرى لشركة عالمية يمكن إســـتنتاج أن عمليـــة الإندماج يجب أن تأخذ وقتاً كافياً حتى تأتى ثمارها الطيبة فيجب عدم الإسراع بالإندماج إلا بعد إعادة هيكلة كاملة وشاملة للشركات المندمجة سواء مالياً أو بشرياً، وتتوقع الدراسة أن إندماج شركة مصـــر للتـــأمين والأهلية للتأمين بعد إعادة هيكلتهما سيؤدى إلى بناء كيان ضخم أكبر قوة وأكبر عطاء، كما تتوقع الدراسة أيضا أن إنشاء شركة جديدة ضخمة لإعادة التأمين بجانب الشركة المصرية لإعادة التأمين والتى بالرغم من تميزها وتحقيقها لأرباح ضخمة ورسوخ أقدمها في السوق المصرى إلا أن سوق التأمين المصرى لازال في حاجة ماسة بعد توسعه لتغطيـــة كاملة، هذا إلى جانب العديد من التوصيات الأخـــرى المـــذكورة تفصـــيلياً بالدراسة.

The Benifit of Restructuring the Insurance Sector

" Field Analytical Study "

Abstract

Insurance making in Egypt is faced with several challenges such as: Limitation of the insurance market, impediments of the insurance services marketing, increasing prices which lead to increasing the insurance premium, in addition to the lack of insurance awareness and technical. To overcome these challenges, reassessing and restructuring the four insurance companies: Misr Insurance Co., Elshark Insurance Co., El Ahlyia Insurance Co., and Misr Reinsurance Co.

Are given a great interest nowadays as a preliminary step toward its privatization among the program of the ministry of investment in managing the assets.

To achieve that, a consortium consisting of number of banks, companies and financial institutions to manage the process of restructuring where they are doing a great and intensive efforts such as : counting the properties and investments, insurance portfolios and managing and technical structures in the companies, in addition to reassessing the situations of the employess and their competency.

Under this context, the president Mubarak has given an order to establish the holding company for insurance in ١٥/٧/٢٠٠٦ to facilitate the privatization process to the this companies which will become a subsidiary companies.

The board of directors of the holding company consists of the directors of the public companies and number of exerts in this field.

In general. It can be said that the most important developments happened in ٢٠٠٦. are changing the vision and intention to this sector as one of the most targeted sectors to be developed. In this context, the practices of the holding company have given an impression of credibility and truth in discussing the budgets with a complete transparency and has put her hand on the points of weakness and strength in analyzing the financial situations for the companies clearly. Also, it starts to put policies aim to integrate the rules of the companies as a part of structural adjustment program under an actual and real database.

Through a detailed study by the study group through reading the budgets and list of investigations, the study found that there is an agreement on the importance and necessity of the restructuring for the insurance sector to overcome the problems it face, some companies has begun to do that actually.

Also, there is an agreement on the importance of merging between insurance companies, and upon studying the experiments of merging mentioned in the study one for local company and the other for international company, it can be concluded that the merging process should have enough time to get its benefits. So, it should not accelerate the merging process unless there is a complete and comprehensive restructuring to the merged companies whether humanly or fiscally.

The study expects that merging Misr insurance company and El-Ahlyia insurance company after their restructuring will lead to constructing a huge structure stronger and more effective. The study also expects that establishing new company for reinsurance beside the Misr reinsurance Co. Although its distinct and achieving huge benefits and its strong position in the Egyptian market, the Egyptian insurance market still need a complete coverage beside many other recommendations which are mensioned the study in details.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : توصيف الوضع الراهـن لقطاع التامين ومشاكله واختـلالاته	٥
المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة قطاع التأمين.....	٦
١/١ تعريف التأمين وعقد التأمين	٦
٢/١ أنواع وثائق التأمين	٩
٣/١ أقسام التأمين	١٤
٤/١ المزايا الاجتماعية والاقتصادية للتأمين.....	١٩
المبحث الثاني : الدور الاقتصادي لقطاع التأمين	٢٢
١/٢ تطور سوق التأمين في مصر.....	٢٢
٢/٢ استثمارات قطاع التامين والصناديق الخاصة.....	٢٣
٣/٢ فائض / عجز النشاط التأميني	٢٦
٤/٢ عدد العاملين في قطاع التأمين.....	٢٧
المبحث الثالث : تحرير التجارة في التأمين وإعادة التأمين وهيكله قطـــاع التأمين	٢٨
١/٣ تحرير التجارة في التأمين.....	٢٨
٢/٣ تجربة مصر في تحرير تجارة الخدمات.....	٢٩
٣/٣ الالتزامات المحليـــة التي تم اتخاذهـــا لمواجهة اتفاقية تحرير تجارة الخدمات	٣٠
٤/٣ هيكل قطاع التأمين وإعادة هيكلة القطاع والمشاكل التي تواجهه.....	٣١
٥/٣ تعزيز التزام قطاع التامين بالاتفاقيات الدولية.....	٣٤
أهم النتائج وتوصيات الفصل الأول.....	٣٨
ملخص الفصل الأول.....	٣٩
هوامش الفصل الأول	٤١

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثانى: القواعد الإسترشادية لإعادة هيكلة شركات التأمين	٤٢
مقدمـــة.....	٤٣
المبحث الأول: التعريف بعمليات إعادة الهيكلة وأسبابها والشركات المطلوب إعادة هيكلتها ومجالات وخطوات إعادة الهيكلة.....	٤٥
أولاً: تعريف إعادة الهيكـــلة.....	٤٥
ثانياً: أسباب إعادة الهيكلـــة.....	٤٨
ثالثاً: الشركات المستهدفة لإعادة الهيكلـــة.....	٤٨
رابعاً: مجالات إعادة الهيكلـــة.....	٤٩
خامساً: خطوات إعادة الهيكلـــة.....	٥١
المبحث الثانى: السياسات الرئيسية التى يمكن إتباعها في إعادة الهيكلة.....	٥٢
أولاً: أهـــداف إعـــادة الهيكلـــة.....	٥٢
ثانياً: المؤسسات المسئولة عن إعادة الهيكلـــة.....	٥٢
ثالثاً: مداخل إصلاح الشركات المطلوب إعادة هيكلتها.....	٥٣
رابعاً: تحـــديد المبادئ العامة التى يقترح مراعاتها في إعـــداد برنامج إعادة الهيكلـــة.....	٥٥
خامساً: السياسات المالية التى يتطلبها إعادة هيكلة قطاع التأمين	٥٥
المبحث الثالث: مبادئ وأسس وأهداف وأدوات الهيكلـــة المالية.....	٦٠
أولاً: مبادئ وأسس الهيكلـــة المالية	٦١
ثانياً: الأهداف المنشودة لإعادة الهيكلـــة المالية.....	٦١
ثالثاً: الأدوات المستخدمة لإعادة الهيكلة المالية.....	٦٢
المبحث الرابع: إعادة الهيكلة الشاملة في شركات التأمين.....	٦٩
أولاً: إعادة التأهيـــل المادى.....	٦٩
ثانياً: إعادة الهيكلـــة الفنية.....	٧٠
ثالثاً: إعادة هيكلـــة القـــوة العاملة.....	٧٠
رابعاً: إعادة هيكلـــة الإدارة.....	٧١

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الخامس: تقنيات إعادة هيكلة شركات القطاع العام	٧٣
أولاً: التسهيم.....	٧٣
ثانياً: الحوافز الداخلية والخارجية.....	٧٤
ثالثاً: تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.....	٧٤
المبحث السادس: إستراتيجية وخطة إعادة الهيكلة.....	٧٦
أولاً: المرحلة الأولى: وضع إستراتيجية وخطة إعادة الهيكلة...	٧٦
ثانياً: المرحلة الثانية: تقييم إستراتيجية وخطة إعادة الهيكلة....	٧٦
ثالثاً: المرحلة الثالثة: موافقة مجلس إدارة الشركة القابضة والجمعيات العمومية للشركة التابعة على عملية إعادة الهيكلة.....	٧٦
رابعاً : المرحلة الرابعة: التفاوض مع جميع أطراف عملية إعادة الهيكلة.....	٧٧
خامساً: تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة.....	٧٧
أهم النتائج وتوصيات الفصل الثانى.....	٧٨
ملخص الفصل الثانى	٨١
هوامش الفصل الثانى	٨٢
الفصل الثالث: التعريف بماهية الإندماج وأنواعه ودوافعه وأساليب التقييم لأغراض الإندماج ومراحل تطوير الإندماجات والهيكل التنظيمى بقطاع التأمين المصرى ثم إستعراض لإحدى تجارب الإندماج المحلية وأخرى عالمية في مجال شركات التأمين ..	٨٤
مقدمة.....	٨٥
المبحث الأول: ماهية الإندماج بين شركات التأمين وأنواعه ودوافعه.....	٨٧
أولاً: تعريف الإندماج	٨٧
ثانياً: أنواع الإندماج	٨٨
ثالثاً: الدوافع الكامنة وراء عملية الإندماج.....	٩٠
رابعاً: أساليب تقييم الشركات بغرض الإندماج.....	٩١

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثانى: مراحل تطـور الإندماجات والهيكل التنظيمى لقطـاع التأمين المصرى.....	٩٧
أولاً: مراحل تطور الإندماجات بقطاع التأمين المصرى.....	٩٧
ثانياً: الهيكل التنظيمى لقطاع التأمين المصرى.....	٩٩
المبحث الثالث: دراسة لتجربة إندماج مصرية وأخرى لتجربة عالمية.....	١٠٣
أولاً: التجربة المصرية " شركة أليانز "	١٠٣
ثانياً: التجربة العالمية بين شركتى **Sumitomo Marine and Fire insurance co. and Mitsu and Fire insurance co.**	١٠٤
المبحث الرابع: أهم النتائج المتوقعة للإندماج والمبنية على دراسة التجارب العالمية والمحلية.....	١٣٠
أولاً: النتائج المتوقعة على إحداث الإندماج بين شركات التأمين العاملة في السوق المصرى.....	١٣٠
ثانياً: النتائج الإيجابيـــة المتوقعـة على إحداث الإنـدماج بين شركات التأمين العاملة في السوق المصرى.....	١٣٤
ثالثاً: النتائج السلبية المتوقعـة على إحداث الإنـدماج بين شركات التأمين في السوق المصرى	١٣٤
أهم النتائج وتوصيات الفصل الثالث	١٣٥
ملخص الفصل الثالث.....	١٣٧
هوامش الفصل الثالث.....	١٣٨
الفصل الرابع : إستشراف مستقبل قطاع التأمين في مصر.....	١٤٠
مقدمة.....	١٤١
المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية.....	١٤٢
أولاً: شركة مصر للتأمين.....	١٤٤
ثانياً: شركة الشرق للتأمين	١٤٧
ثالثاً: شركة التأمين الأهلية.....	١٥٠
رابعاً: الشركة المصرية لإعادة التأمين	١٥٣

تابع المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثانى: محـــاور تطوير قطـــاع التأمين في جمهورية مصر العربية	١٥٨
أولاً: المحور الأول: توفيق الأوضاع	١٥٩
ثانياً: المحور الثانى: تنفيذ البرنامج.....	١٦٠
ثالثاً: المحور الثالث: متابعة البرنامج	١٦٠
أهم النتائج وتوصيات الفصل الرابع	١٦٢
ملخص الفصل الرابع.....	١٦٤
هوامش الفصل الرابع	١٦٥
ملحـــق الدراســـة (إستمارة استبيان)	١٦٦

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	نسبة أقساط التأمين/ الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥).	١٧
(٢)	نسبة إستثمارات قطاع التأمين/إجمالى الإستثمارات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤).	١٨
(٣)	قنوات إستثمارات شركات التأمين.	١٩
(٤)	نسبة إستثمارات صناديق التأمين الخاصة/ إستثمارات قطاع التأمين.	٢١
(٥)	فائض النشاط التأمينى خلال الفترة من عام (١٩٩٥-٢٠٠٥).	٢٢
(٦)	قائمة بشركات التأمين وإعادة التأمين التى تمارس نشاطها في سوق التأمين المصرى في يونيو عام ٢٠٠٤.	٩٥
(٧)	بيانات عن شركتى "Ms.co " اليابانيتين قبل وبعد الإندماج.	١٠٧
(٨)	تطور نشاط الشركتين "Ms.co " اليابانيتين قبل وبعد الإندماج.	١٠٨
(٩)	النسب المقررة لمعدلات نظام الإنذار المبكر لشركتى "Ms.co " .	١١٣
(١٠)	نتائج تطبيق معدلات نظام الإنذار المبكر على ميزانيتى شركة "Ms.co " قبل وبعد الإندماج.	١١٤
(١١)	نتائج تطبيق معدلات نظام الإنذار المبكر لشركتى "Ms.co " عن السنوات المنتهية في ٢٠٠١/٣/٣١ و٢٠٠٢/٣/٣١.	١١٥
(١٢)	الميزانية العمومية لشركة مصر للتأمين في ٢٠٠٦/٦/٣٠ مقارنة بالميزانية في ٢٠٠٦/٥/٣٠.	١٤٠
(١٣)	مؤشرات تطور أداء شركة مصر للتأمين بين عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقارنة بعامى ٢٠٠٤/٢٠٠٣.	١٤٢
(١٤)	الميزانية العمومية لشركة الشرق للتأمين في ٢٠٠٦/٦/٣٠.	١٤٣
(١٥)	الميزانية العمومية للشركة الأهلية للتأمين في ٢٠٠٦/٦/٣٠ مقارنة بالميزانية في ٢٠٠٥/٦/٣٠.	١٤٦
(١٦)	تطور نشاط الشركة المصرية لإعادة التأمين في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.	١٤٨
(١٧)	الميزانية العمومية للشركة المصرية لإعادة التأمين في ٢٠٠٦/٦/٣٠	١٥١

١- مقدمة

يعد قطاع التأمين أحد الأوعية الادخار في الإقتصاد القومى، والتى يمكن أن تعمل عل إجتذاب وتعبئة المدخرات ومن ثم توجيهها إلى إستثمارات تؤدى إلى زيادة معدل النمو الإقتصادى ورفع مستوى المعيشة بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره هذا القطاع من فرص عمل كبيرة.

(أ): أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من مواكبتها للتطورات الإقتصادية التى يشهدها النظام الإقتصادى الدولى حيث أننا نجد أنه مع تحرير التجارة في الخدمات أحد فروع إتفاقية منظمة التجارة العالمية والتى تشمل صناعة التأمين في ظل التغيرات الإقتصادية الأخرى التى أدت إلى ترسيخ النظام الرأسمالى أو نظام السوق مع إلغاء الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق والذى أدى إلى توحيد وتنافس هذه الأسواق، مما دفع بالمؤسسات التأمينية في جميع أنحاء العالم إلى ترتيب أوراقها والإستعداد للمنافسة في الظروف الجديدة وذلك عن طريق تكوين مؤسسات تأمينية ذات مراكز مالية قوية عن طريق الإندماج فيما بينها وذلك لتدعيم مركزها التنافسى بأسواقها المحلية وزيادة قدرتها على التوسع والنمو في الأسواق الخارجية، هذا ولم تقتصر حركات الإندماج على شركات التأمين فقط ولكن إمتدت إلى شركات إعادة التأمين أيضا.

(ب) هدف الدراسة

- دراسة الوضع الراهن لقطاع التأمين المصرى بهدف التعرف على المشاكل والأختلالات بالقطاع.
- دراسة تجربة الإندماج بين شركات التأمين العالمية التى يمكن الإستعانة بها في تطوير قطاع التأمين المصرى، مع دراسة وضع شركات التأمين في مصر ومعرفة إذا كانت هناك أى حالات إندماج في البيئة المصرية.
- تحديد الخطوط العريضة التى تمكن قطاع التأمين المصرى من اللحاق بركب التقدم العالمى من خلال التجارب العالمية، مع تحديد الإجراءات والأدوات والسياسات المطلوبه لتفعيل سوق التأمين المصرى.

٢- المحاور الرئيسية للدراسة

(أ): المحور الأول يتمثل في التعريف بصناعة التأمين والأسس الفنية والقانونية التى تقوم عليها هذه الصناعة، ووضع قطاع التأمين الراهن في مصر ومشاكله وعلاقته بالمؤسسات الدولية والعربية.

(ب): دراسة تجارب الإندماج بين شركات التأمين من خلال تعريف الإندماج وأسبابه مع تعميق هذه الدراسة بدراسة للشركات العالمية والمصرية إن وجدت، مع دراسة إمكانيات الإستفادة من تجارب الإندماج بين شركات التأمين في سوق التأمين المصرية.

(ج): تصورات حول كيفية دعم سوق التأمين المصرى.

٣- الجهات المتوقع إستفادتها من الدراسة

(أ) شركات التأمين.

(ب) شركات إعادة التأمين.

(ج) العملاء

(د) الدولة.

٤- نوع الدراسة

دراسة تحليلية ميدانية حيث تم تصميم استبيان خاص بتساؤلات الدراسة وتجميع بياناته ميدانياً ثم تحليليها باستخدام الحاسب.

٥- خطة الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة تم دراسة قطاع التأمين في مصر والمشكلات التى يواجهها بشكل تفصيلى ومن ثم إعادة هيكلة هذا القطاع في ظل إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات وأنضمام مصر إليها ووضع جداول لالتزامات مصر في هذا الإطار، فإنه يجب دراسة واقع قطاع التأمين في مصر، وكذلك الدور الاقتصادى لقطاع التأمين من خلال مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلى الإجمالى مع المقارنات الدولية وكذلك مساهمة القطاع العام والخاص. كما يجب الاهتمام بفائض قطاع التأمين أيضا ومدى استيعاب القطاع للعمالة.

كما تم دراسة القواعد الإسترشادية لإعادة هيكلة شركات التأمين. وتعد قضية إعادة هيكلة قطاع التأمين الوطني من أهم القضايا المطروحة على الساحة في الوقت الحاضر، وتتمثل الشركات المطروحة وفق برنامج الخصخصة الذى تتولاه وزارة الإستثمار في شركة مصر للتأمين والشرق للتأمين والأهلية للتأمين والمصرية لإعادة التأمين، وتم تشكيل كونسرتيوم ثلاثي يشمل بنوك إن باريبا والتجارى الدولي وشركة ڤيلمان الأمريكية المتخصصة في المحاسبة الإكتوارية وذلك لتقييم أوضاع شركات التأمين الوطنية ومقارنتها بمثيلاتها في السوق المحلي وأيضاً على مستوى الأسواق الدولية، ومن المتوقع أن يتم ذلك في خلال عامين على الأقل.

ولتحقيق ذلك فإنه يجب دراسة :

التعريف بعمليات إعادة الهيكلة وأسبابها والشركات المطلوب إعادة هيكلتها ومجالات وخطوات إعادة الهيكلة.

ب- السياسات الرئيسية التى يمكن إتباعها في إعادة الهيكلة.

ج- مبادئ وأسس وأهداف الهيكلة المالية.

د- إعادة الهيكلة الشاملة في شركات التأمين.

هـ- تقنيات إعادة هيكلة شركات القطاع العام.

و- إستراتيجية خطة إعادة الهيكلة.

كما تناولت الدراسة موضوع الإندماج برمته من حيث التعريف بماهية الإندماج وأنواعه ودوافعه وأساليب التقييم لأغراض الإندماج ومراحل تطوير الإندماجات والهيكل التنظيمى لقطاع التأمين المصرى، كذلك تم تناول واستعراض إحدى تجارب الإندماج المحلية بالإضافة إلى إحدى التجارب العالمية في مجال شركات التأمين، وذلك بهدف التعرف على أهم النتائج المتوقعة للإندماج والمبنية على دراسة التجارب العالمية والمحلية، ولمعرفة هل يمكن الإعتماد على الإندماج كأحد أشكال إعادة بناء قطاع التأمين أم لا.

وأخيراً فإنه تم إجراء دراسة ميدانية لواقع تجربة الإندماج في مصر، وذلك من خلال تصميم إستمارة بعنوان " جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين ". وذلك لمعرفة موقف قطاع التأمين من قضايا إعادة الهيكلة والإندماج، بحيث تتم الدراسة الميدانية على أسس علمية من حيث حجم العينة وتحديد مفرداتها.

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لكل المساهمين في إثراء هـذه الدراسـة مـن المستشارين والخبراء والمعاونين من داخل المعهد وكذلك السكرتارية، كما أشكر كل الذين ساهموا من خارج المعهد في المعاونة في الجزء الميدانى للدراسة ولما بذلوه مـن عـون متميز وجهود واضحة ساعدت على اخراج الدراسة في صورتها الحالية، مـع تمنيـاتى أن تكون الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها.

والله من وراء القصد،،،

الباحث الرئيسى والمشرف على البحث

أ.د. محرم الحـداد

فريـق الدراسة

١- أ.د. محـرم صالح الحداد الباحث الرئيسى والمشرف على الدراسة.
٢- أ.د. حسام مندور.
٣- د. ايمان أحمد الشربينى.
٤- د. عبد السلام محمد السيد
٥- السيدة/ منال محمد مرسى بحيرى.
٦- أ. أحمد سليمان.
٧- السكرتارية.

الفصل الاول

توصيف الوضع الراهن لقطاع التامين ومشاكله واختلالاته

المبحث الاول الاطار النظرى والمفاهيمى لدراسة قطاع التامين

١/١ : تعريف التأمين وعقد التأمين

تعريف التأمين

اختلف الكتاب في تعريفهم للتأمين ، وجاء هذا الاختلاف لأكثر من سبب منها اختلاف الاهتمامات الأساسية للكتاب ، فتعريف القانونيين يختلف عن تعريف الاقتصاديين والاثنان يوجد اختلاف بينهما وبين تعريف الرياضيين فبينما يحاول القانونيون إخضاع مفهوم التأمين لأحكام وصيغ قانونية ، يهتم الاقتصاديون بتعريف التأمين من جانب الآثار والفوائد الاقتصادية التى يحققها ، ويكون تركيز الرياضيين على التعامل مع التأمين بما يتناسب مع طرق قياس الخسارة المتوقعة وتقدير تكاليفه.

وما يهمنا في هذا المجال هو تعريف التأمين من الناحية القانونية باعتبار ان شركات التأمين ملزمة بالتعامل وفق هذا التعريف ، طالما أنها تمارس أعمالها في إطار القوانين المنظمة لهذا النشاط . ووفقاً للمادة ٧٤٧ من القانون المدنى المصرى يعرف التأمين كالأتى

" التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدى الى المؤمن له أو المستفيد الذي إشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو ايراداً مرتباً أو اى عوض مالى أخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك نظير قسط أو أى دفعة مالية أخرى يؤديها له المؤمن له" .

ويلاحظ ان هذا التعريف يركز على التزام كل من المؤمن والذي يتحدد في دفع مبلغ التأمين أو التعويض في حالة تحقق الحادث المؤمن منه ، والمؤمن له والذي يتحدد في دفع قسط وحيد في بداية التعاقد أو اقساط دورية يدفع أولها في بداية التعاقد أيضا.[١]

عقد التأمين ووثيقة التأمين :

تجدر الملاحظة هنا ان عقد التأمين ينشأ بمجرد تلاقى إرادتي طرفى التعاقد – المؤمن والمؤمن له – ويحدث ذلك بأكثر من صورة وليس شرطاً ان يكون العقد مكتوباً وموقعاً عليه حتى تنشأ الالتزامات التى يتضمنها التعريف السابق ، ولكن لدواعى إثبات هذه الالتزامات من قبل طرفى التعاقد ، وحتى لا يساء فهم قصد كل منهما ، فقد جرت العادة على إثبات هذا التعاقد فى أطار نموذج يحرر من قبل المؤمن يطلق عليه وثيقة التأمين والتى

تشمل بيانات تفصيلية عن طرفى التعاقد والخطر المؤمن منه والشروط التى على أساسها تم التعاقد ، وأهم البيانات التى يجب ان تتضمنها وثيقة التأمين بصفة عامة ما يلى :

أولا : اطراف التعاقد

يوجد طرفان رئيسيان لا يمكن أن تتم وثيقة التأمين دون أحدهما وهما :

١- المؤمن : وهو الطرف الأول فى التعاقد، والتزامه يتحدد بالتعهد بدفع مبلغ التأمين أو التعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن منه ، ويطلق عليه هيئة التأمين .

٢- المؤمن له : وهو الطرف الثانى ، والتزامه يتحدد في دفع قسط التأمين مقدماً فى تاريخ التعاقد ، وقد يأخذ هذا الألتزام شكل أقساط دورية خلال مدة معينة، وعليه في هذه الحالة ان يدفع القسط الأول في تاريخ التعاقد حتى يبدأ سريان عقد التأمين .وبالإضافة الى طرفى التعاقد الرئيسيين السابق ذكرهما ، يمكن ان يتضمن عقد التأمين في بعض صورة أطراف أخرى كما يلى :

٣- المستفيد :وهو الشخص الذي يعقد عقد التأمين لصالحه ، حيث يحصل علي مبلغ التأمين أو التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه ، وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه ، وقد يكون شخصاً أخر : مثل أن يؤمن صاحب العمل على عمالة ضد إصابات العمل، فالمؤمن له في هذا العقد يكون صاحب العمل ، بينما يكون المستفيدون هم العمال .

٤- المؤمن عليه : يظهر هذا الطرف في بعض عقود تأمينات الحياة ، عندما يكون المؤمن عليه شخص أخر بخلاف المؤمن له مثل : أن يؤمن الزوج علي حياة زوجته لصالح أولاده، فيكون المؤمن له هو الزوج ، والمؤمن عليها هى الزوجة والمستفيدون هم الأولاد .

ثانيا : التزامات طرفى التعاقد

ويطلق عليها العرض المالى ، وتتمثل في مبلغ التأمين أو التعويض من قبل المؤمن، وقسط التأمين من قبل المؤمن له .وبالنسبة لالتزامات المؤمن فإن مبلغ التأمين يحدد مقدماً ويثبت في وثيقة التأمين ، وهو في الغالب يكون مساوياً لقيمة الشىء موضوع التأمين فى تأمينات الممتلكات ، وهو يمثل الحد الاقصى لإلتزام المؤمن ، بمعنى أنه لو ثبت أن مبلغ التأمين كان أقل من قيمة التعويض وقت الحادث لا يلتزم المؤمن إلا بدفع مبلغ التأمين فقط ، أما اذا كان التعويض وقت الحادث أقل من مبلغ التأمين فيدفع المؤمن قيمة

التعويض فقط . وهذا يعنى أن مبلغ التأمين يعتبر الحد الاقصى لإلتزام المؤمن في تأمينات الممتلكات ، أما فيما يتعلق بتأمينات الاشخاص خاصة تأمينات الحياة فيلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين بالكامل دون تقدير لقيمة التعويض عن الخسارة فى حالة تحقق الحادث المؤمن منه ، حيث لا يمكن تقدير الخسارة في هذه الحالة تقديراً كمياً .

وبالنسبة لإلتزامات المؤمن له ، وهى قسط التأمين أو الاقساط الدورية ، فتدفع مقدماً ، لذلك فالتأمين لا يعتبر سارى المفهوم إلا بسداد قسط التأمين أو القسط الأول على الاقل وعادة يحدد قسط التأمين كنسبة من مبلغ التأمين .وكما ذكرنا فإن إلتزام المؤمن له يمكن أن يأخذ صورة قسط وحيد يدفع فى بداية التعاقد ، أو اقساط دورية تدفع كل سنة أو كل شهر أو أى فترة زمنية أخرى يتم الإتفاق عليها بين طرفى التعاقد ، وهذه الصورة الأخيرة لقسط التأمين تكون فى الغالب في عقود تأمينات الحياة .

ثالثا : الحادث المؤمن منه

كما سبق تعريفه فهو التحقق المادى لظاهرة الخطر ، وتحققه يسبب خسارة للمؤمن له في شخصه أو ممتلكاته تؤدى الى زوال أو نقص الدخل ، أو فناء أو نقص الممتلكات ، أو زيادة في المصروفات ولا يقصد بالحادث أن يكون سيئاً في جميع الحالات ، حيث يمكن التأمين على حوادث سعيدة مثلها مثل الحوادث السيئة ، فإنجاب الأطفال والزواج وتعليم الأولاد كلها حوادث يترتب عليها زيادة النفقات ، ومن ثم يمكن التأمين عليها .

رابعا : مدة التأمين

عادة تحدد بداية ونهاية مدة التأمين بساعة معينة ويوم محدد خاصة في عقود تأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية وهذا يساعد على التحديد الدقيق للنطاق الزمنى لمسئولية المؤمن، حيث انه إذا تبين وقوع الحادث قبل أو بعد الساعة المحددة كبداية ونهاية لمدة التأمين فلا يلتزم المؤمن بدفع أى تعويض ، حيث تكون الخسارة خارج نطاق التغطية .

وفى تأمين الممتلكات والمسئولية المدنية تكون مدة التأمين سنة واحدة في الغالب وإن كانت هناك بعض وثائق التأمين تكون مدة التأمين فيها أكثر من سنة وقد تصل الى خمس سنوات ، مثل التأمين علي السيارات في حالة ما اذا كان البيع بالتقسيط لمدد تصل الى هذا الحد ، فقد تشترط شركات بيع السيارات التأمين الشامل على السيارة خلال مدة